



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

29 تشرين الاول (اكتوبر) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

الاقتصاد المصري ينمو 5.6 في المئة



على مدى السنوات الخمس القادمة من 24.8 مليار دولار حالياً، وخصصت ستة مليارات جنيهه لصندوق تنمية الصادرات في السنة المالية 2019 - 2020. ومن المتوقع أن تكمل مصر برنامج إصلاح اقتصادي مرتبطاً بقرض صندوق النقد الدولي الذي أبرمته مصر في نوفمبر (تشرين الثاني) وحصلت عليه بالكامل. والهدف من البرنامج خفض العجز في الميزانية وميزان المعاملات الجارية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، عن بلوغ نمو الاقتصاد المصري 5.6 في المئة خلال الربع الأول من السنة المالية 2019 - 2020 مقابل 5.3 في المئة قبل عام. وارتفعت صادرات البلاد غير البترولية 3% في أول تسعة أشهر من العام الجاري لتبلغ 19.201 مليار دولار في حين تراجعت الواردات 0.3% إلى 52.399 مليار دولار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وتركيا وإيطاليا وبريطانيا والإمارات استحوذت على 37% من الصادرات المصرية. وتستهدف مصر الوصول بقيمة الصادرات إلى 55 مليار دولار

صندوق النقد يتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد غير النفطي للإمارات



غير النفطية واصلت النمو في الإمارات ودول المنطقة على الرغم من تراجع الناتج النفطي الحقيقي، وتوقع تواصل نمو القطاعات غير النفطية في الإمارات وتحسنها التدريجي بفضل الإصلاحات التي تم اعتمادها.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقع صندوق النقد الدولي تحسن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد غير النفطي في الإمارات، ليصل إلى 3% في العام المقبل، مقابل 1.6% متوقعة للعام الجاري.

ويرجح الصندوق أن يسجل اقتصاد الإمارات هذا العام نمواً حقيقياً يصل إلى 1.6% ويرتفع إلى 2.5% في العام المقبل. ومن المتوقع نمو الاقتصاد النفطي للدولة بنحو 1.5% هذا العام و1.4% في العام المقبل.

وفي هذا الإطار لفت مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى الصندوق جهاد أزعرور إلى أن "هذه التقديرات غير نهائية فبعثة الصندوق متواجدة حالياً لعقد مشاورات المادة الرابعة مع الإمارات، ومن المتوقع أن تنتهي من أعمالها قريباً، ليتم إصدار تقرير المادة الرابعة حول اقتصاد الإمارات في غضون أسبوع، وستحدد فيه التوقعات الفعلية لاقتصاد الإمارات".

وأوضح أزعرور أن السبب في خفض توقعات النمو إلى تمديد اتفاق دول «أوبك بلس» لخفض إنتاج النفط وللتذبذب في أسعار النفط العالمية، وهو ما أثر سلباً في الإيرادات، مشدداً على أن "القطاعات الاقتصادية

■ "النقد الدولي" يطالب لبنان بتنفيذ عاجل للإصلاحات



ومستويات مرتفعة لعجز مزدوج". وأكد أزور، أن "ثمة حاجة عاجلة لإصلاحات أساسية في لبنان من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والثقة وتحفيز النمو وتقديم بعض الحلول للقضايا التي يثيرها الشارع"، معتبرا أنه "من أجل استعادة الثقة في الاقتصاد يجب تنفيذ بعض الإصلاحات التي طال انتظارها بقطاعي الطاقة والاتصالات وفقا لجدول زمني مفصل جدا"، مشيرا إلى أن "الصندوق يجري مناقشات دورية مع السلطات اللبنانية لكنها لم تطلب من الصندوق تقديم برنامج تمويل".
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

بدأ صندوق النقد الدولي بتقييم حزمة الإصلاحات الطارئة التي أعلنتها الحكومة اللبنانية الأسبوع الماضي على وقع الاحتجاجات المستمرة في البلاد منذ حوالي الأسبوعين، ودعا إلى ضرورة البدء بتنفيذ الإصلاحات بشكل عاجل في ضوء مستويات الدين والعجز المالي المرتفعة في البلد. وعلى هذا الصعيد لفت مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بالصندوق جهاد أزور، إلى "أننا ندرس حزمة الإصلاحات التي أعلنتها الحكومة اللبنانية، لكننا نحتاج إلى أن نرى ليس فقط ما تتضمنه بل الجدول الزمني للحزمة في بلد مثل لبنان الذي يعاني من مثل هذه المستويات المرتفعة من الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

Volume Analysis

